إستـــهـــــــلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالـــــى :

الـرَّحْمَنُ [1] عَلَّـمَ الْقُـرْآنَ [2] خَلَـقَ الإِنْسَـانَ [3] عَلَّـمَـهُ الْبَيَـانَ [4] الشَّـمْسُ وَالْقَمَـرُ بِـحُسْـبَانٍ [5] وَالـنَّجْمُ وَالشَّـجَرُ يَسْـجُدَانِ [6] وَالسَّـمَاءَ رَفَعَ هَـا وَوَضَـعَ الْمِيـزَانَ [7] أَلَّا تَطْغَـوْا فِـي الْمِيـزَانِ [8] وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِـالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ [9].

صدق الله العظيم

سورة الرحمن الآية (1- 9)

الإهـــــــــــــداء

إلى

أمي العزيزة

إلى

أشقائي وشقيقاتي

إلى

أساتذتي الإجلاء

إلى

الزملاء الأعزاء

إلى

كل من علمني أن الحياة عطاء

إلى

كل هؤلاء اهدي جهدي المتواضع هذا حباً واعتزازاً

الباحث،،، ،،،

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف خلق الله والمرسلين سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.
الشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين الذي وفقني لإجراء هذه الدراسة وحسبي أني اجتهدت فان وفقت فمن الله وان قصرت فمن نفسي.
الشكر والتقدير إلى إدارة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وخاصة الأستاذ الجليل العالم د. وأخيراً . البشاري الذي تكرم بالإشراف على هذه الرسالة بصبر و توجيه وإرشاد كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الإجلاء الذين تكرموا بالإشراف الخارجي والداخلي على هذه الرسالة.
وأخيراً ... الشكر لإدارة شركة سكر كنانة والعاملين بها ولكل من ساهم في أنجاز هذا البحث وساعد في إخراجه .

والحمد والشكر لله على ما انعم وأكرم

الباحث

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة اثر معايير المراجعة الدولية على حوكمة الشركات وذلك بالتطبيق على شركة سكر كنانة – الموقع.

تنبع أهمية هذه الدراسة من الفوائد التي تعود على المساهمين والموظفين والإدارة و أصحاب المصالح الأخرى نتيجة تطبيق معايير المراجعة والمحاسبة الدولية في إعداد ونشر القوائم المالية والتي معها يسهل تطبيق نظام حوكمة الشركات.

تهدف الدراسة إلى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وتطبيق نظام حوكمة الشركات وذلك لحفظ حقوق الأقلية من المساهمين والمتعاملين مع هذه القوائم.

تلخصت مشكلة البحث في أن استخدام الأساليب التقليدية في المحاسبة والمراجعة(المعايير المتعارف عليها)، وعدم استخدام المعايير الدولية أدت إلى توافر معلومات محاسبية لا يتوافر فيها الإفصاح والشفافية وكانت القوائم المالية لا تفي بأغراض المجتمع المالي وكانت تخفي ورائها أوضاع مالية غير صحيحة انعكس سلباً على الاقتصاد وأدت إلى انهيار بعض الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول جنوب شرق أسيا.

ولا يجاد حلول لهذه المشكلة قام الباحث بوضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: المراجعة وفق الأساليب التقليدية لا تخدم عملية الإفصاح المحاسبي ولا تساعد في كشف التحريفات المحتملة في الحسابات والقوائم المالية.

الفرضية الثانية:هنالك علاقة ذات دلالة بين معايير المراجعة الدولية وحوكمة الشركات.

الفرضية الثالثة: الالتزام بمعايير المراجعة يؤدي إلى تحقيق مبادئ حوكمة الشركات.

الفرضية الرابعة: المراجعين في شركة سكر كنانة يلتزمون بتطبيق معايير المراجعة الدولية في كل عمليات المراجعة مما يؤدي إلى سهولة تطبيق مبادئ الحوكمة.

الفرضية الخامسة: إدارة شركة سكر كنانة لا تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة مما انعكس على الإنتاج في السنوات الأخيرة.

ولإثبات هذه الفرضيات تم جمع معلومات أولية عن طريق الاستبيان وتم توزيعه لعينة الدارسة وتم تحليل البيانات عن طريق المنهج الإحصائي و المنهج الوصفي والتحليلي وبعد التحليل توصلت الدارسة لعدة نتائج أهمها:

1. أن مدققي الحسابات يلعبون دوراً أساسيا في كشف أي انحراف مالي أو إداري، فتطبيق قواعد المحاسبة الدولية بتجرد وموضوعية عند تدقيق حسابات الشركة وفحص أنظمة الشركة المالية والإدارية من شانه كشف مواطن الخلل في الإدارة.

2. تقوم الشركات عند تطبيق المعايير الدولية بإتباع سياسات بيئية واجتماعية تجاه المواطنين ويتم الإفصاح والإعلان عنها.
3. حماية حقوق المساهمين أمر أساسي تعبر عنه النصوص القانونية وينسجم مع مفهوم الحوكمة المؤسسية.
4. أهمية الالتزام بمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية في إعداد ونشر ومراجعة البيانات المالية المتاحة للجمهور في سوق الأوراق المالية وذلك للعلاقة الوثيقة بين تطبيق تلك المعايير وتطبيق مبادئ الحوكمة.
5. الحوكمة ليست ترفاً فكرياً أو إدارياً بل إنها أصبحت متطلبا اقتصاديا واجتماعي على أساسها يتم قياس متانة السوق وذلك بهدف الاستثمار.

أهم توصيات البحث:

1. ضرورة أن تقوم الشركة بإتباع سياسة مكتوبة خاصة بحوكمة الشركات يتم الإفصاح والإعلان عنها، هذه السياسة لابد وان تغطي هيكل مجلس الإدارة ودور أعضاءه والمكافآت الخاصة بهم ومعاملة المساهمين وتعيين مراجعين مستقلين.
2. ضرورة إلزام الشركات بإعداد تقارير عن فعالية نظم الرقابة الداخلية عند إعداد التقارير المالية.
3. ضرورة أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي المقدم إلى المساهمين عن محتوى ومدى تنفيذ سياسة الشركة المكتوبة الخاصة بحوكمة الشركات تجاه المواطنين.

ABSTRACT

This research deals with effect of International auditing standards on corporate governance as an application on Kenana Sugar Company.

The importance of this research originates from the benefits returning to the stake holders, officials, administration and other interested individuals as a result of applying International auditing and accounting standards in preparing and disclosing of financial statement through which corporate governance system can be easily applied.

This study aims at application of International accounting and auditing standards and application of corporate governance system in order to preserve rights of the minorities among shareholders and dealers with the international standards .

The research problem stemmed from the fact that the using of national accounting and auditing standards instate of international accounting and auditing standards will lead to produce financial reports lag of transparency and accuracy , which in term will not meet the needs of the users to financial information's because It had included incorrect financial information, reflected in economics and lead to collapse of some companies in the United States of America and some South East Asian countries.

For solving this problem the researcher has stimulated the following hypotheses:

First hypothesis: Auditing in accordance with traditional methods does not serve Accounting disclosure procedure and does not discover the possible deviations in Accounting and financial statements.

Second hypothesis: There is a significant relationship between the international auditing standards and corporate governance.

Third hypothesis: Complying with auditing standards lead to fulfilling corporate governance principles.

Fourth hypothesis: Auditors in Kenana Sugar Company stick to application of international auditing standards in all audit operations which results in easiness of Corporate Governance principles application.

Fifth hypothesis: The Management of Kenana Sugar Company does not comply with application of Corporate Governance principles which has reflected on the production during the last few years.

To prove these hypotheses, initial (basic) data has been collected through Questionnaire distributed to research samples. Data has been analyzed using statistical method and Frequencies methods, and the followed method is descriptive and analytical method. After analyzing the researcher came out with many results, findings as follows:

1/Auditors play a basic role to discover any financial variance or administrative deviation in application of international accounting principles. This role is played objectively and without any influence whenever auditing the company's accounts and checking the company's financial and administrative system resulting in discovering any defect or mismanagement in administration.

2/Companies on their application of international standards follow clarified and advertised environmental and social policies towards their citizens.

3/ Preserving shareholders rights is an essential thing expressed in legal texts and in harmony with institutional governance concept.

4/Importance of complying with international accounting and auditing standards in preparation , publication and revision of financial data available to the public in Financial Stock Market due to the close relationship between application of these standards and application of governance principles.

5/Governance is not an intellectually luxury or administratively, but it became as an economical and social requirement on which the strength of the market is measured aiming for investment.

Main recommendations of the research are as follows:

1/The company has to follow a written policy concerning corporate governance and be declared and publicized. This policy has to cover Board of directors structure and responsibilities of its members, and their gratuity, shareholders treatment, and appointment of independent auditors.

2/Necessity of obliging the company to prepare reports on activity of internal control system when preparing the financial reports.

3/The company should declare in its annual report to the shareholders the content and how far executing the company's written policy concerning corporate governance towards the citizens.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
استهلال	أ
الإهداء	ب
شكر وتقدير	ت
ملخص الدراسة	ث
ABSTRACT	ح
فهرس الموضوعات	د
فهرس الأشكال	ذ
فهرس الجداول	ر
الإطار المنهجي والدراسات السابقة	ز
ولاً : الإطار المنهجي	س
ثانياً: الدراسات السابقة	ض
الفصل الأول : الإطار النظري للمراجعة وحوكمة الشركات	1
المبحث الأول:مراجعة الحسابات(النشأة–المفاهيم-الأهداف وأهمية وجود لجان المراجعة)	2
المبحث الثاني: حوكمة الشركات	14
الفصل الثاني : معايير المراجعة الدولية وعلاقتها بحوكمة الشركات	37
المبحث الأول : معايير المراجعة الدولية (النشأة - التطور -المفاهيم - الأهداف)	38
المبحث الثاني : العلاقة بين حوكمة الشركات ومعايير المراجعة الدولية	54
الفصل الثالث : الدراسة الميدانية حالة تطبيق المراجعة في شركة سكر كنانة وعلاقتها بحوكمة الشركات.	68
المبحث الأول : نبذة عن شركة سكر كنانة ونظام المحاسبة والمراجعة والنظم الإدارية	69
المبحث الثاني : عرض وتحليل البيانات واختبار الفروض	78
المبحث الثالث : النتائج والتوصيات	92
المراجع والمصادر والملاحق	96

فهرس الأشكال

رقم الشكل	البيــان	رقم الصفحة
شكل رقم (1/1/1)	خريطة تنظيمية لموقع المراجعة الداخلية.	12
شكل رقم (2/2/1)	المحددات الخارجية والداخلية التي تتحكم في تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات	35
شكل رقم (3/1/2)	عناصر نظرية المراجعة	39
شكل رقم (4/1/3)	الهيكل التنظيمي لشركة سكر كنانة	74
شكل رقم (5/2/3)	وصف للفئات العمرية لعينة المبحوثين	79
شكل رقم (6/2/3)	وصف للمؤهل العلمي لعينة المبحوثين	80
شكل رقم (7/2/3)	وصف وظيفي لعينة المبحوثين	81

فـهرس الجداول

رقم الجدول	البيان	رقم الصفحة
جدول رقم (1/2/3)	تحليل وصفي للفئات العمرية لعينة المبحوثين	79
جدول رقم (2/2/3)	تحليل وصفي للمؤهل العلمي لعينة المبحوثين	80
	تحليل وصفي للوصف الوظيفي للمبحوثين	81
جدول رقم (4/2/3)	تحليل وصفي للمتغير كفاية المراجعة الداخلية	82
جدول رقم (5/2/3)	تحليل وصفي للمتغير الكفاءة المهنية والتعليم المستمر	82
جدول رقم (6/2/3)	تحليل وصفي للمتغير مهارات التعامل والاتصال الفعال مع الأفراد	83
جدول رقم (7/2/3)	تحليل وصفي للمتغير توازي القوى والسلطة في اتخاذ القرار	83
جدول رقم (8/2/3)	تحليل وصفي للمتغير استقلال المراجعة الداخلية	84
جدول رقم (9/2/3)	تحليل وصفي للمتغير اختيار أعضاء لجنة المراجعة	84
جدول رقم(10/2/3)	تحليل وصفي للمتغير استخدام المعايير المهنية	85
جدول رقم(11/2/3)	تحليل وصفي للمتغير تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والشفافية	85
جدول رقم(12/2/3)	تحليل وصفي للمتغير استقلال أعضاء لجنة المراجعة عن الإدارة	86
جدول رقم(13/2/3)	تحليل وصفي للمتغير اهتمام الإدارة بالصحة والبيئة	86
جدول رقم(14/2/3)	تحليل وصفي للمتغير الإضافة التي يخدمها المراجعين لشركة	87
جدول رقم(15/2/3)	تحليل وصفي للمتغير وسائل الرقابة على الإدارة	87
جدول رقم(16/2/3)	تحليل وصفي للمتغير سعي إدارة الشركة لتعظيم ربحية حملة الأسهم	88
جدول رقم(17/2/3)	تحليل وصفي للمتغير توضيح مسؤوليات الإدارة عن إعداد التقارير المالية أمام المراجعين	88
جدول رقم(18/2/3)	تحليل وصفي للمتغير الحكم المستقل للأعضاء لجنة المراجعة عن المسائل الخاصة بالاستراتيجية والأداء	89
جدول رقم(19/2/3)	تحليل وصفي للمتغير تقديم المديرين في الشركة تقرير عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية	89

الإطـار المنـهجي

مقدمــة:

سـادت أسـاليب المحاسـبة والمراجعـة التقليديـة أعمـال الشـركات طيلـة عقـود طويلـة مضـت وبالتـالي فـإن الأنظمـة المحاسـبية لتلـك الشـركات كانـت انظمـه تقليديـه لا تتـوفر فيهـا الشـفافية والإفصـاح المحاسـبي، كمـا أن القـوائم الماليـة التـي كانـت تعرضـها الشـركات لـم تفـي بأغراض المجتمع المالي من بنوك ومساهمين ومستثمرين ومتعاملين مع هذه الشركات وبالتالي كانت تخفي تلك القوائم والحسابات أوضاع مالية غير صحيحة انعكست سلباً علي اقتصاديات كل منها و بالتالي علي الاقتصاد الوطني ككل .

أمـا بالنسـبة لاعمـال المراجعـة فكـان إجتهـاد المراجـع وخبرتـه فـي مجـال الممارسة للمهنة إضافة إلي المبادئ العامة هي المنطلق الذي يعتمد عليه المراجع في تدقيق الحسابات والقوائم المالية السنوية كما ان تقريره المقدم لم يكن يخرج عن الاسلوب التقليدي مما إنعكس سلبا علي فقرة ابداء الرأي وربما في بعض جوانب مجـال المراجعـة ومـع صـدور معـايير المحاسـبة المقبولـة عمومـا والمراجعـة المقبولـة عموما وما تلاها من صدور بيانات ونشرات تفسيرية لهذه المعايير من المنظمات المهنية المختصة فقد أدي تطبيقها في الدول المتقدمة إلي إعداد قوائم مالية تستند بياناتها الي المبادئ المحاسبية المقبولة عموما بما في ذلك توفير الشفافية والافصاح ، كمـا أن مراجعـة الحسـابات والقـوائم الماليـة للشـركات فـي تلـك البلـدان المتقدمـة المعتمدة علي المعايير الدولية انعكس بصورة إيجابية علي سلامة الاوضاع المالية واكتشاف التحريفات والاخطاء والتلاعب والغش في المجتمع المالي وهذا يوفر لهم الحماية وتوحيد أساليب الممارسة لمهنة المراجعة .

وفي ظل التحولات والمستجدات الاقتصادية والاستحقاقات في عصر العولمة وتقانـة المعلومـات بـات مـن الضـروري تطبيـق هـذه المعـايير الدوليـة فـي مجـال المحاسبة والمراجعة لتكوين مفاهيم موحدة للقوائم المالية للمراجعيين من جهة وتامين مصـالح المجتمـع المـالي ومسـتخدمي البيانـات مـن جهـة اخـري ، يضـاف إلـي ذلـك بـروز مفهوم حوكمـة الشـركات مـن خـلال تكـريس الادارة الرشـيدة فـي إدارتهـا سـواء بتـأمين أنظمـة واضـحة وشـفافة بعيـدة عـن التعقيـد لـتحفظ العدالـة وتحـد مـن الفسـاد والسـيطرة ، ولـوائح واسـاليب الممارسـة فـي انتخـاب مجلـس الإدارة مـن مجموعـة مـن المسـاهمين والخبـراء بعيـدا عـن مصـالح المسـاهمين ، واعـداد القـوائم الماليـة للشـركات بتطبيق معايير المراجعة والمحاسبة الدوليين وبالتالي خلق بيئة تشريعية نظيفة شفافة في كل بلد تكون المظلة من خلال قانون الشركات والقوانين العامة الاخري وذلك

باصدار تلك الانظمة وصيانة تلك الممارسات وهو ما اطلق عليه بنظام حوكمة الشركات ، وبالطبع فإن أعمال المراجعة ومسك الحسابات يشكل جزءا رئيسيا هاما من نظام حوكمة الشركات .

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة من الفوائد التي تعود على المساهمين والموظفين والإدارة وأصحاب المصالح الأخرى نتيجة تطبيق معايير المراجعة والمحاسبة الدولية في إعداد ونشر القوائم المالية والتي معها يسهل تطبيق نظام حوكمة الشركات.

مشكلة البحث:

رغم بعض المشاكل الكبيرة وانهيار بعض الشركات التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول جنوب شرق أسيا نسبة لتواطؤ بعض مراجعي الحسابات مع الإدارة أو إهمالهم لوا جباتهم المهنية (شركة إنرون الأمريكية) إلا أن العديد من الدول النامية ومنها السودان ما زالت تطبق في مسك حسابات الشركات لديها ومراجعتها الأنظمة التقليدية ولم يبداء إلا القليل من الشركات الموجودة فيها بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدوليين الأمر الذي لم يحقق الأهداف المرجوة في تطبيق هذه المعايير مثل الإدارة الرشيدة والمشروعات الاقتصادية وصولا إلي تحقيق تنمية الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا السودان لذلك رأت الباحثة ضرورة دراسة هذه المشكلة وذلك للاستفادة من التحول من الطرق التقليدية في مسك حسابات الشركات ومراجعتها في بعض الدول النامية ومنها السودان إلي الأساليب الحديثة المستندة إلي المعايير الدولية في مجال المحاسبة والمراجعة إضافة إلي دراسة إمكانية تطبيق نظام حوكمة الشركات في هذه البلدان ومنها السودان تحديدا ، وبيان الأساليب والأدوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ومعالجة هذه المشكلة.

أهـــداف البحث:

يهدف هذا البحث إلي دراسة أساليب المحاسبة والمراجعة التقليدية المطبقة في معظم الشركات في الدول النامية ومنها السودان، و كذلك دراسة التطورات في هذه الأساليب من خلال تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدوليين ونظام حوكمة الشركات لحفظ حقوق الأقلية من المساهمين والمتعاملين مع القوائم المالية لتوفير

الإفصاح المحاسبي اللازم في هذه القوائم التي تعدها هذه الشركات لا سيما بعد ظهور حالات من الانهيارات المالية في بعض الشركات الأمريكية وجنوب شرق آسيا وحالات تواطؤ بعض المراجعين مع الإدارة لذلك رأت الباحثة إعداد هذا البحث لدراسة إمكانية التحول من الأساليب التقليدية للمحاسبة والمراجعة وما ينتج عنها من مشاكل في الشركات في كثير من الدول النامية ومنها السودان إلى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدوليين والاستفادة من هذه المعايير وتطويرها في تطبيق نظام حوكمة الشركات والتي تعتبر معها تطبيق المعايير الدولية جزءا لا يتجزأ من هذا النظام وكل ذلك يهدف إلي الاستفادة من مزايا أساليب المراجعة الحديثة والمعايير الدولية ونظام الحوكمة في الارتقاء بالعمل المحاسبي وبالتالي تقييم أداء هذه الشركات في السودان تحقيقا لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا السودان.

فروض البحث:

1- المراجعة وفق الاساليب التقليدية لا تخدم عملية الافصاح المحاسبي ولا تساعد في كشف التحريفات المحتملة في الحسابات والقوائم المالية للشركا ت.

2-هنالك علاقه ذات دلاله بين معايير المراجعه الدوليه وحوكمه الشركات

3- الالتزام بمعايير المراجعه يؤدي الي تحقيق مبادئ حوكمه الشركات

4-المراجعين في شركه سكر كنانه يلتزمون بتطبيق معايير المراجعه الدوليه في كل عمليات المراجعه مما يؤدي الي سهوله تطبيق مبادئ الحوكمة.

5- ادارة شركة سكر كنانة لا تلتزم بتطبيق مبادئ الحوكمة مما انعكس على الانتاج في السنوات الاخيرة.

منهـــــج البحث:

يقوم الباحث بتطبيق بعض المناهج منها :

المنهج الإستقرائي و المنهج الاستنباطي و التحليل لاغراض هذه الدراسه.

المنهج الاستقرائي يعتمد على دراسة الأسس النظرية والخلفية العلمية الأكاديمية للأصول العلمية والأساليب الحديثة المعتمدة على معايير المراجعة الدولية والفكر الحديث في حوكمة الشركات, كما اعتمدت الباحثة على المنهج الاستنباطي وهو دراسة تجارب شركات في أساليب المراجعة التقليدية والحديثة في عدد من الدول ومن ثم التركيز على دراسة حالة تطبيق الأساليب الحديثة للاستفادة من معايير المراجعة الدولية ونظام حوكمة الشركات في شركة سكر كنانة في جمهورية السودان بهدف تطوير أساليب المراجعة المتبعة في الشركات وتوفير الإفصاح المحاسبي

ومعالجة المشاكل وظواهر الخلل في الشركات ، واستخدام أسلوب التحليل الإحصائي في اختبار الفروض.

هيكل البحث:

قسم الباحث الدراسة إلى ثلاثة فصول،الفصل الأول تناول الباحث الإطار النظري للمراجعة وحوكمة الشركات وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول مراجعة الحسابات(النشأة- المفاهيم- الأهداف- أهمية لجان مراجعة)،المبحث الثاني حوكمة الشركات ثم الفصل الثاني وهو العلاقة بين معايير المراجعة الدولية وحوكمة الشركات ثم الفصل الثالث وهو الدراسة الميدانية(حالة تطبيق المراجعة الداخلية في شركة سكر كنانة وعلاقتها بحوكمة الشركات)،وهو من خلال ثلاث مباحث ، المبحث الأول نبذة عن شركة سكر كنانة ونظام المحاسبة والمراجعة والنظم الإدارية والمبحث الثاني عرض وتحليل البيانات واختبار الفروض والمبحث الثالث النتائج والتوصيات والمراجع والملاحق.

حدود البحث

1- حدود زمانية : الفتره من 2002م – 2007م.

2- حدود مكانية: شركه سكر كنانه.

الدراسات السابقة

مقدمة

نتيجة للتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والعولمة التي جعلت العالم عبارة عن قرية صغيرة،تطلب ذلك تغيرات عملية في بيئة المراجعة وإدارة الشركات تتواكب مع هذا التطور والتقدم وهنالك دراسات كثيرة قدمت في هذا المجال ولكن للأسف حظ السودان فيها قليل اقتصرت فقط في أساليب المراجعة الحديثة باستخدام الحاسب الآلي وتطبيق المعايير المقبولة عموماً للمراجعة ولم تنل حوكمة الشركات حظها من هذه الدراسات.

وفيما يلي بعض الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث .

(دراسة رأفت حسين مظهر)2002 [1].

تناولت هذه الدراسة معايير المراجعة الدولية ومدي إمكانية استخدامها في تنظيم في الممارسة المهنية في فلسطين ويهدف إلى دراسة واقع مهنة المراجعة في فلسطين في ضوء متطلبات معايير المراجعة الدولية وتحديد مدي إمكانية استخدام معايير المراجعة الدولية في تنظيم الممارسة المهنية وتطويرها وتناولت مشكلة البحث في مدي حاجة مهنة المراجعة إلى معايير المراجعة الدولية لتنظيم وتطوير أدائها المهني ويري الباحث أن تحقيق ذلك يحتاج إلى معالجة هذا الموضوع من شعبنا.

الشق الأول

يقوم على دراسة واقع مهنة مراجعة الحسابات في فلسطين وتحديد مقوماتها الأساسية ومحددات تطبيق معايير المراجعة والعوامل التي تدفع نحو الأخذ بهذه المعايير في ظل سيادة مبادئ العولمة وتحديد تجارة الخدمات .

الشق الثاني

يقوم على تحديد مدي إمكانية تطبيق معايير المراجعة الدولية في فلسطين ومدي ملائمتها للبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية وقام البحث على الفرضيات التالية :

1/ لا يوجد التزام من قبل غالبية المهنيين في فلسطين بمعايير المراجعة المتعارف عليها (معايير دولية) عند فحص البيانات المالية المنشورة

2/ لا تتلائم معايير المراجعة المطبقة حالياً في فلسطين مع المتطلبات المهنية في فحص ومراجعة البيانات المالية المنشورة .

3/ لا يؤثر غالبية المهنيين في فلسطين ألزام المهنيين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية .

---

[1] رأفت حسين مظهر –معايير المراجعة الدولية ومدي امكانية استخراجها في تنظيم الممارسة المهنية في فلسطين- رسالة للحصول على الماجستير(بحث غير منشور) – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2002

4/ لا تتوافر لدي غالبية المهنيين في فلسطين المعارف العلمية والخبرات الكفيلة بتطبيق الإجراءات والاختبارات المطلوبة بموجب معايير المراجعة الدولية .

وينتهج البحث منهج التحليل المقارن فيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية ومعايير المراجعة الأمريكية كما استخدم الباحث منهجي الاستقراء والاستدلال المنطقي للتحقق من فرضيات البحث مستعين بأساليب جمع البيانات خاصة إجراء المقابلات والاستبانة.

جاءت الدراسة بالنتائج التالية :

1/يوفر التزام من قبل المراجعين بمعايير المراجعة المتعارف عليها والصادرة عن مجمع المحاسبين القانونين الأمريكي.

2/ لاتتلائم معايير المراجعة المطبقة في فلسطين مع المتطلبات المهنية في مراجعة وفحص البيانات المالية المنشورة وذلك نتيجة لعدم تجربتها وتطويرها.

3/ يؤثر غالبية المهنيين إلزام المحاسبين والمراجعين بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية بعد تعديلها وتطويرها بما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية في فلسطين .

4/لا تتوافر لدي غالبية المهنيين الخبرات الكفيلة بتطبيق الإجراءات والاختبارات المطلوبة بموجب معايير المراجعة الدولية .

جاءت الدراسة بالتوصيات التالية :

1/ ضرورة تبني تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية .

2/ العمل على إصدار قانون فلسطيني خاص لتنظيم المهنة وضبط الممارسة المهنية.

3/ تشكيل لجنة مستقلة للأشراف على المهنة .

منهجية البحث

تعتبر هذه الدراسة نظرية تحليلية استكشافية استخدم الباحث منهج التحليل المقارنة فيما يتعلق بمعايير المراجعة الدولية والأمريكية واستخدام منهج الاستقراء والاستدلال المنطقي للتحقيق فرضيات البحث مستعيناً بأساليب جمع البيانات خاصة المقابلات والاستبانة.

(دراسة أميمه خليل محمد احمد) 2002 [1].

تناولت الدراسة واقع تطور مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان وأثرها على التقارير المالية المنشورة وتمثلت إشكالية الدراسة في التسأولات الآتية .

---

[1] أميمه خليل محمد احمد – واقع وتطور مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان وأثرها على التقارير المالية المنشورة (دارسة وصفية تحليلية)- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل- جامعة السودان (بحث غير منشورة) أغسطس 2002

1/ ماهو واقع مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان وهل هنالك تطور في تنظيمها والأشراف عليها؟

2/ هل تتأثر جودة ومنفعة التقارير المالية المنشورة برأي المراجع الخارجي فيها.

3/هل تعتبر مهنة المحاسبة والمراجعة في السودان مواكبة لمستخرجات العصر والعولمة .

تمثلت فرضيات البحث في

1/أن تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة يطور التقارير المالية المنشورة .

2/ أن التقارير المالية المنشورة لا تؤدي أغراضها.

3/ أن مهنة المحاسبة والمراجعة بالسودان غير متطورة في جوانب التغيرات الحادثة .

وانتهج البحث المنهج التاريخي والمنهج العلمي بأساليبه الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي .

قد توصل الباحث أعلاه من خلال هذه الدراسة إلى أن التطورات المتطورة وان التقارير المالية المنشورة لمهنة المحاسبة والمراجعة وعلى هذا فان التطور المهنة يعمل على تطور التقارير المالية المنشورة وأهم توصيات البحث أعلاه بالاتي :-

1/ يجب إعادة النظر في مجموعة القوانين والأنظمة المتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة والقوانين المالية الأخرى التي لها علاقة ،وتطوير تلك المجموعة مع تحديد حصة واحدة تلزم بتنفيذ تلك المجموعة من القوانين .

2/ يجب وضع صيغة واضحة بين عمل الحسابات وعمل المراجعة بحيث يصل كلاً منهما الأخر بأسلوب واضح وفكر محاسبي .

3/ يجب التدريب المستمر للمحاسبين والمراجعين لتحسين أدائهم وتزويدهم بالمهارات المتجددة

4/ يجب تفصيل دور مجلس المحاسبين القانونين السوداني بمنحه سلطات أكبر لممارسة دوره في الرقابة والأشراف.

(دراسة محمد محمد مظهر احمد)2004[1].

تناولت الدراسة تقويم تجربة المراجعة في ظل النظم المحاسبية المحوسبة بالخدمة المدنية في أمارة الشارقة.

وتمثلت مشكلة البحث في اعتماد دوائر الدولة والمؤسسات على النظم المحاسبية المحوسبة جعل من الصعوبة بمكان تطبيق أساليب المراجعة التقليدية وقد قام **البحث على الفرضيات التالية :**

[1] محمد محمد مظهر احمد – تقويم تجربة المراجعة في ظل النظم المحاسبية المحوسبة بالخدمة المدنية في امارة الشارقة – بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل (بحث غير منشور) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا - 2004

1/ ان عملية المراجعة على النظم المحاسبية المحوسبة سوف تؤدي إلى :

أ/ توفير مخرجات لعمليات المراجعة اي تقارير أخري في أي وقت .

ب/ القياس الإحصائي للتخفيض في التكلفة والوقت اللازم لإعداد التقارير في ظل النظم المحاسبية المحوسبة .

ج/ تحديد زيادة فعالية الأداء لدي المراجع كمياً .

د/ الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية في ظل استخدام الحاسب.

3/ قياس توجهات المراجعين والعاملين في الوزارات حول تأييد المراجعة بمساعدة الحاسب.

4/ تحديد حجم وتوفير وكلفة التدريب المطلوب لتبني خيار المراجعة بمساعدة الحاسب .

وانتهج البحث على الدراسة التحليلية للنظم المحاسبية اليدوية والمحوسبة إضافة إلى السرد التاريخي لعملية المراجعة .

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية هو رغبة المراجعين والعاملين في المجال المحاسبي والمالي في استخدام الحاسب في الأعمال المحاسبية والمالية إضافة إلى العمل المراجعي وجاءت بالتوصيات التالية

1/ ضرورة البدء التدريجي بتطبيق أسلوب المراجعة بمساعدة الحاسب الآلي من قبل المراجعين .

2/ ضرورة إيجاد مبادئ ومعايير محاسبية و مراجعة للمراجعة في بيئة الحاسب .

3/ الاهتمام ببرامج التدريب المستمر سواء للمراجعين الحالين أو الجدد والعمل على تحديث معلوماتهم و تدريبهم على استخدام أساليب المراجعة بمساعدة الحاسب

(دراسة احمد يوسف أدم)2005 [1].

تناولت الدراسة أثر الوسائل التقنية الحديثة على أداء المراجع الخارجي حيث ركزت على ديوان المراجعة العامة وبعض مكاتب المراجعة بالسودان،وتمثلت مشكلة البحث في أن عدم دراية المراجع في التعامل مع الحاسوب تجعل هنالك صعوبة في مراجعة الأنظمة المحوسبة وهدفت الدراسة إلى معرفة اثر استخدام الوسائل التقنية الحديثة على عمل المراجع وإيجاد السبل الكفيلة بتطوير نظام مراجعة ،وقامت الدراسة على الفرضيات التالية:

1/ مواكبة المراجع للتطور التقني يحقق الدقة والسرعة في خطوات واجراءات المراجعة.

---

[1] احمد يوسف ادم إسماعيل _ اثر الوسائل التقنية الحديثة على أداء المراجع الخارجي بالتطبيق على ديوان المراجع العام وبعض مكاتب المراجعة بالسودان – بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة (بحث غير منشور) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا 2005

2/ استخدام الوسائل التقنية في المراجعة يؤدي إلى اتخاذ قرارات سريعة.

3/ استخدام الوسائل التقنية يقلل من تكاليف المراجعة وتمكن المراجع من القيام بعمله.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام الوسائل التقنية الحديثة في عمليات المراجعة اثر ايجابي على سرعة ودقة خطوات وإجراءات وتكاليف المراجعة كما أن استخدام الوسائل التقنية لم يؤثر على مفهوم معايير المراجعة المتعارف عليها ألا انه اثر على إمكانية تطبيقها أوصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد مفاهيم ومعايير مراجعة تتفق ومتطلبات التطور التقني والبيئة السودانية ، مع الاحتفاظ ببعض المستندات المؤيدة من اجل تقليل المخاطر المصاحبة للحاسبات الاكترونية وانتهج البحث المنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفروض والمنهج الاستقرائي لاختبار مدي صحة الفروض والمنهج الوصفي بإتباع دراسة الحالة .

(دراسة عثمان تاج السر إدريس)2005[2]

تناولت الدراسة سلامة تطبيق المعايير المحاسبية في إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التامين السودانية وتمثلت مشكلة الدراسة في أيّ المعايير المحاسبية المعروفة مطبقة في إعداد القوائم المالية لشركات التامين وإعادة التامين وكانت الإشكالية في الأسئلة التالية:

1- هل هنالك ضرورة لتطبيق المعايير المحاسبية في القوائم المالية لشركات التامين وإعادة التامين السودانية؟

2- هل القوائم المالية ذات فائدة للأطراف المعنية بشركات التامين ؟

3- هل تطبق شركات التامين وإعادة التامين السودانية المعايير المحاسبية في إعداد قوائمها.

4- هل تتبنى الجهة المسئولة عن الإشراف والرقابة على عمليات التامين، أي من المعايير المعترف بها في متطلبات الرقابة والإشراف.

وتهدف الدراسة إلى إلقافي:ضوء على أهمية تطبيق المعايير المحاسبية في القوائم المالية لشركات التامين ووضع مقترحات وتوصيات تساعد على التطبيق الكامل للمعايير المحاسبية.

وتمثلت فرضيات الدراسة في :

1- تطبيق المعايير المحاسبية المعترف بها في إعداد ونشر القوائم المالية لشركات التامين تعتبر عاملا مهما في تقييم أداء وسلامة المركز المالي للشركة.

2- تطبيق المعايير المحاسبية المعترف بها في إعداد ونشر القوائم المالية يشكل أهمية قصوى في عملية الإشراف والرقابة لشركات التامين.

3- الهيئات والمنظمات الرسمية والمهنية لا تلعب دورا يذكر في تطبيق المعايير المحاسبية.

---

[2] عثمان تاج السر ادريس – سلامة تطبيق المعايير المحاسبية في اعداد ونشر القوائم المالية لشركات التامين السودانية – بحث لنيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل (بحث غير منشور) جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا – كلية الدراسات العليا 2005م.

4- شركات التامين السودانية لا تطبق المعايير المحاسبية المعترف بها بصورة واضحة وكافية في إعداد ونشر قوائمها.

استخدم الباحث الأسلوب الاستنباطي القائم على المصادر الثانوية مثل الكتب والمراجع والمجلات إضافة إلى الأسلوب الاستقرائي إلقاء الضوء على المصادر الأولية مثل الاستبانة والمقابلات ومن ثم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي تطبيق المعايير المحاسبية في شركات التامين يعتبر عاملاً مهما في تقييم أدائها وتتبني هيئة الرقابة علي أعمال التأمين لتطبيق المعايير المحاسبية في إعداد ونشر القوائم تمكن من القيام بعملية الرقابة بصورة أكثر فعالية و توصلت أيضا الدراسة إلى معظم شركات التامين السودانية لا تطبق معايير محاسبية محددة بصورة دقيقة وكافية.

(دراسة عبد العال إبراهيم على)2005[1]

تناولت الدراسة اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في الإفصاح والعرض للقوائم المالية (دراسة ميدانية للشركات المساهمة العامة السودانية) وتمثلت إشكالية الدراسة في:

1- ضعف دور المنظمات والجمعيات المهنية بالسودان في إيجاد معايير محاسبية محلية يترك المجال أمام الشركات المحلية والدولية داخل السودان باستخدام ممارسات محاسبية تتلائم مع مصالحها.
2- الاختلاف والتباين في الإفصاح وعرض القوائم المالية باستخدام طرق مختلفة يؤدي إلى تباين واختلاف في نوعية وكمية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية مما يصعب مقارنتها.
3- غياب دور السلطات الحكومية في إصدار التعليمات الملزمة باستخدام معايير المحاسبة الدولية عن طريق دعم المنظمات والجمعيات المحلية التي تساعد في معالجة المشاكل الناتجة عن اختلاف التطبيق.

وجاء فرضيات الدراسة كما يلي:-

1- تطبيق معيار المحاسبة الدولي (الإفصاح والعرض) يعمل على توحيد عملية الإفصاح والعرض للقوائم المالية للمنشات العاملة في السودان.
2- تطبيق معيار المحاسبة الدولي (الإفصاح والعرض) يؤدي إلى مصداقية وشفافية القوائم المالية وبالتالي إنتاج معلومات يمكن الاعتماد عليها بإجراء المقارنات.

---

[1] عبد العال ابراهيم علي – اثر تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1) في الافصاح والعرض للقوائم المالية – بحث نيل درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل (بحث غير منشور). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدرسات العليا 2005م.

3- عدم وجود معايير محاسبية داخل السودان يؤدي إلى تباين في الممارسات والمعالجات والطرق المستخدمة في الإفصاح والعرض.

وينتهج الباحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي والمنهج التحليلي الوصفي في جمع المادة والمعلومات من المصادر الأولية مثل:

الملاحظة والاستبيان والإطلاع على الكتب والمراجع وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها أن تطبيق معيار المحاسبة الدولي الإفصاح والعرض يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري وتدفق الأموال من الداخل والخارج إلى المنشات المحلية، والقوائم المالية التي يتم إعدادها وفق المعيار المحاسبي الدولي الإفصاح والعرض تكون أكثر مصداقية وشفافية وينتج عنها معلومات ملائمة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الرشيدة ومعايير المحاسبة الدولية تتوافق مع الظروف البيئية للمنشات والمؤسسات السودانية والزام ، المراجعةمهنية والسلطات الحكومية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد من جوده المعلومات المحاسبية التي تنتجها القوائم المالية وأوصت الدراسة على ضرورة تطبق معيار المحاسبة الدولي للعرض والإفصاح والعمل على توحيد عملية العرض والإفصاح في القوائم المالية والاهتمام بتطبيق المعايير الدولية.

يرى الباحث أن كل الدراسات السابقة تناولت مبادئ المراجعة وأهدافها واتجاهاتها الحديثة والجانب التقني باستخدام المعايير المقبولة عموماً لم تركز على المعايير الدولية التي تواكب التطور والمستجدات التي تحدث في كل الأنظمة المحاسبية كماً وكيفاً ولذلك رأي الباحث أن يتاول اتجاه جديد وحديث وهو يختلف كثيراً عن الدراسات السابقة وهو علاقة المراجعة بحوكمة الشركات وذلك لتقوية وتحسين أداء الشركات التجارية، خاصة فيما يتعلق بالتقارير المالية التي تعتمد عليه ثلاثة أطراف وهم الإدارة،المراجعة،والمساهمين.

وحوكمة الشركات وهي احدي المفاهيم الحديثة وهي تعني الانضباط والسيطرة والحكم الرشيد ويرتبط بالمراجعة من خلال نظرية الوكالة نتيجة لكبر أحجام المشروعات وتعقيد عملياتها وانفصال الملكية عن الإدارة.